EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيـــان

السيد / أحمد على أبوالغيط

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمـــام

الدورة ٦٣ للجمعية العامة

للأمم المتحدة

السبت : ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيد الرئيس

أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، متمنياً لكم التوفيق فى إدارة أعمالها .

تنعقد الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة وسط ظواهر وأحداث دولية وإقليمية متلاحقة ترتبط بأمن وسلامة الإنسانية جمعاء .. فمن أزمة الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة .. إلى ظواهر الاحتباس الحرارى وتغير المناخ بآثاره وتداعياته السلبية وانعكاساته الكارثية على البشرية .. إلى التباطؤ الاقتصادى العالمى الذى يقترب من حالة انكماش عالمية .. إلى اتساع رقعة الفقر عالمياً وتراجع قدرتنا الجماعية على تحقيق أهداف الألفية .. إلى استمرار المعدلات المرتفعة للإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الفاتكة بالبشر .. إلى مكافحة الإرهاب .. كل تلك التحديات وغيرها تشكل أولويات حقيقية لنا فى مصر على الأجندة الدولية .. وهى تحتاج إلى تضافر الجهد الدولى فى التشخيص والعلاج .. ولابد أن ندرك أن خلاصنا المشترك من تلك المشكلات إنما يكمُن فى عملنا المشترك من أجل تشخيصها ثم وحدتنا فى مواجهتها .

نحن بحاجة لأسلوب جديد .. لمنهج جديد .. فى التعامل مع المشكلات العالمية .. حيث أن الأطر القائمة حالياً عاجزة عن التعامل الناجع والفعال مع التحديات التى نتحدث عنها .

ولأضرب لكم مثالاً.. فأزمة الغذاء والطاقة العالمية تحتاج، من وجهة نظر مصر، إلى حوار جدى بين مستوردى ومصدرى الطاقة والغذاء كما دعا إلى ذلك الرئيس مبارك فى القمة الأفريقية الأخيرة .. فالقنوات الحالية المتاحة لبحث وحل مشكلات الغذاء ومشكلات الطاقـــــة لا تلتقيان .. ناهيك عن أن أياً منها لا تستوعب حواراً حقيقياً ومجدياً بين مصدر ومستورد .. ومن هذا المنطلق كان حرص الرئيس حسنى مبارك على المشاركة بفاعلية فى القمة العاجلة التى دعت لها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول ارتفاع أسعار المواد الغذائية .. ومن هذا المنطلق أيضاً دعم الرئيس مبارك بقوة الجهد الأفريقى لاعتماد إستراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الظاهرة .. مما أدى لاعتماد إعلان شرم الشيخ للقمة الأفريقية الأخيرة متضمناً رؤيتنا الأفريقية المتكاملة فى هذا الموضوع .. كما دعمت مصر الإستراتيجية التى طرحها السكرتير العام للأمم المتحدة للتعامل مع هذه القضية .. وسعت لاتخاذها أساساً لتعامل دولى أكثر فعالية.

ورغم الجهد المصرى .. وجهود دول أخرى أعضاء فى المنظمة ..إلا أننا نأسف لفشل مفاوضات التجارة الأخيرة فى جنيف للتوصل إلى اتفاق فى إطار جولة الدوحة .. يتعامل بشكل فعال مع المشكلات الهيكلية المتصلة بالزراعة والتى تقف فى طريق سعينا الدولى لتعزيز قطاع الزراعة والقضاء على الارتفاع المبالغ فيه لأسعار السلع الغذائية الأساسية .

ولترجمة القلق الدولى المتصاعد إلى خطة عمل متكاملة للتصدى لهذه الظاهرة، اقترحت كل من مصر وإندونيسيا وشيلى التركيز على هذه القضية وانعكاساتها كمحور رئيسى للنقاش العام فى هذه الدورة .. وأود أن أشكركم على استجابتكم لمبادرتنا وإضافتكم لبعد تعزيز العمل الديمقراطى فى الأمم المتحدة .

ومن نفس المنطلق .. فإن التوصل لإرادة سياسية دولية جماعية سيكون أكثر إلحاحاً فى التعامل مع قضية تغير المناخ .. تلك القضية التى تستشعر مصر خطورتها البالغة باعتبارها من الدول التى قد تتعرض لتهديداتها .. وإذ نجدد هنا دعمنا الكامل لخطة عمل وخارطة طريق بالى .. فإننا ندعو لتركيز الاهتمام الدولى على تفعيل التعامل مع تصنيف السواحل المنخفضة الذى ينطبق على مصر . ووضع قائمة بالدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ لكى تركز الأمم المتحدة والمجتمع الدولى على تقديم الدعم اللازم لها على سبيل الأولوية بما فى ذلك الدعم المالى والتكنولوجى .

السيد الرئيس

شكل الاجتماعان رفيعا المستوى اللذان عقدا فى هذه الدورة حول احتياجات أفريقيا التنموية وتنفيذ أهداف الألفية التنموية نقطتى انطلاق رئيسيتين فى تعزيز دور الأمم المتحدة فى المجال التنموى .. ومصر تتطلع لتعزيز الجهد الجماعى الدولى لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى هذين الاجتماعين وغيرهما من التجمعات والمؤتمرات الدولية .. وفى هذا الإطار فإننا نؤيد مبادرة السكرتير العام بالدعوة لقمة عام ٢٠١٠ لتقييم تنفيذ ما تم التعهد به مرحلياً ولتكثيف العمل الدولى لتعزيز فرص نجاح كافة الدول فى تحقيق أهداف الألفية وأهدافها التنموية بشكل عام .

فرغم ما حققته العديد من الدول النامية .. وعلى رأسها مصر.. من تقدم فى صياغة وتنفيذ إستراتيجيات اقتصادية ناجحة على المستوى الوطنى .. تضمنت إصلاحات جذرية فى

الأنظمة الضريبية والجمركية والتشريعية . ما زالت دولنا تواجه تحديات جسام على المستوى الدولى، أهمها ضعف حيز السياسات المتاح للموازنة بين السياسات الوطنية والالتزامات الخارجية.. وافتقار العالم النامى ككل، وأفريقيا بشكل خاص، للصوت والتمثيل الكافيين للتأثير فى عملية اتخاذ القرار الاقتصادى الدولى فضلاً عن معاناة الدول النامية من التقلبات الاقتصادية والمالية والعالمية .

وإيماناً منا بأهمية تعزيز التعامل الدولى مع هذه القضايا الرئيسية .. ومع التحديات الاقتصادية الطارئة .. تتولى مصر جنباً إلى جنب مع النرويج مسئولية الإشراف على المفاوضات الجارية فى الأمم المتحدة حول الوثيقة النهائية لمؤتمر مراجعة تنفيذ توافق مونتريه حول تمويل التنمية .. بهدف استثمار عملية المراجعة لإعادة صياغة الإطار العام للأجندة التنموية الدولية فى المرحلة القادمة على نحو يأخذ فى الحسبان ما تم الاتفاق عليه فى كافة المؤتمرات والاجتماعات التى تمت حتى الآن.

السيد الرئيس

تؤمن مصر بأن الحديث بلغة تنطوى على ازدواجية فى المعايير هو أمر يسيء إلى حقوق الإنسان .. وعلى الرغم من أن الجميع يتشدق بأن حقوق الإنسان هى كل لا يتجزأ، فإن الواقع الذى نعيشه.. ونحتاج إلى تغييره .. يشير إلى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تلقى مع الأسف ذات الاهتمام الذى تحظى به الحقوق المدنية والسياسية .. وينعكس ذلك بالسلب على شعور الرأى العام فى العديد من مجتمعاتنا، وبالذات ممن يواجهون مشكلات اقتصادية ومعيشية صعبة وأحيانا طاحنة .. فنجدهم يعتقدون أن الحديث المتكرر عن حقوق الإنسان يمثل فى نظرهم ترفاً لا يقدرون عليه وأنه يتجاهل أولوياتهم الحياتية .. وبالتالى فان الاهتمام برفع شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن ينظر إليه باعتباره دعماً هاماً لمنظومة حقوق الإنسان ولاغنى عنه فى تعزيز الوعى والممارسة فى بقية مكونات تلك المنظومة .

وفى هذا السياق أود أن أتطرق إلى قضية مهمة تتعلق بحالات استخدام الحق فى التعبير للحض على الكراهية على أساس الدين .. وهنا أشدد على أننا – مع تقديرنا الكامل لقيمة وأهمية حرية التعبير – نرفض توصيف الإساءات المتكررة للأديان والمقدسات باعتبارها

ممارسة مشروعة للحق فى التعبير .. فكم من شعار فضفاض براق ارتكبت تحته جرائم فى حق آلاف وملايين البشر بالإساءة لهم ولمعتقداتهم وأديانهم .. إن مصر تدعو الجميع لتدبر هذه المسألة بحكمة وموضوعية .. لنصل إلى التوازن المطلوب الذى يصون الحق فى حرية التعبير للبعض من جهة ويكفل احترام حقوق ومشاعر الآخرين من جهة أخرى .. وستواصل مصر العمل بهدف تحقيق التوافق حول مضمون القرارات التى تصدرها الأمم المتحدة فى هذا الشأن .

وهنا أود أن أنقل إلى الجمعية الموقرة عدم ارتياحنا العام إزاء حالة الاحتكاك الثقافى غير البناء التى نرى أن العالم يمر بها حالياً .. والتى ينتج عنها شطط بالغ فى الآراء والتصرفات بشكل يؤجج مشاعر العامة ويرفع من درجة حرارة المواجهة وحدة الاستقطاب بين أتباع مختلف الديانات والثقافات وهو ما لم يعد يحتمل التجاهل.

إن عدداً من العقلاء فى العالم يعملون بدأب من أجل مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة .. ولكن الأمر يحتاج إلى المزيد من الحركة على مستوى صناع الرأى العام فى كل المجتمعات لتشجيع الاعتدال والوسطية والابتعاد عن الأفكار والسياسات التى لا ينتج عنها سوى تغذية التوتر والعنف .

السيد الرئيس

إن التعامل الدولى مع قضايا نزع السلاح وضبط التسلح وعدم الانتشار يشوبه قصور وازدواجية وتراجع يقلقنا .

ولطالما أبدت مصر اهتماماً كبيراً بتلك القضايا كان أبرز مظاهره الدعوة المصرية لإخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل .. ويتأسس اهتمامنا على اقتناعنا الراسخ بأن الأمن والتوازن العسكرى ، خاصة فى مناطق الصراع، إنما يساهم فى وضع القاعدة الصلبة التى تقام عليها علاقات السلام بين الدول والشعوب .

غير أن الأمن والاستقرار الحقيقيين فى أى إقليم إنما يتطلبان، ضمن أمور عديدة، التوصل إلى آليات دولية وإقليمية عادلة ومتوازية فى مجالات نزع السلاح وضبط التسلح وعدم الانتشار .. ومن هنا فإننى ألاحظ، وبأسف، أن أعضاء بارزين فى المجتمع الدولى يبدون متراخين أكثر مما يجب مع مسألة القدرات النووية الإسرائيلية وما تمثله من تهديد متواصل

لأمن الشرق الأوسط .. ويأتى هذا فى ذات الوقت الذى يسعى فيه البعض لتعميق الالتزامات الواردة فى الآليات الدولية دون التفات لمسألة تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع المنشآت النووية فى منطقة الشرق إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لكن مصر سوف تستمر فى العمل، من خلال المحافل والآليات المتاحة، وبالتنسيق مع الدول الصديقة التى تتفهم حقيقة الوضع والمخاطر من أجل تغييره .. والتنبه لمخاطر عدم تحقيق عالمية المعاهدة فى منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس

لقد قدمت فى حديثى العالمى على الإقليمى .. وليس هذا تقليلاً لقدر ما نواجهه من أزمات أو مشاكل أو صعوبات على المستوى الإقليمى بقدر ما هو تأكيد على الاهتمام الذى توليه مصر للوضع الدولى والمشكلات الدولية فى مجملها ..

على المستوى الإقليمى .. وكما تعلمون فإن مصر منخرطة فى جهود مضنية لا تتوقف للحفاظ على نافذة أمل تسمح للفلسطينيين بأن يحققوا طموحاتهم المشروعة فى دولتهم المستقلة على الأراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية . ورغم أن الوضع الحالى ، وبجهد أمريكى مشكور ، قد يوحى للبعض بأن الأمل قائم فى تسوية قريبة حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين . إلا أننا، ومن واقع متابعتنا الحثيثة لذلك الموضوع، ندرك أن تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع تسمح بإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض الفلسطينية وبزوغ الدولة الفلسطينية هو أمر يحتاج إلى إرادة سياسية إسرائيلية جادة.. إرادة تسمح بالمضى قدماً فى التسوية والانسحاب من الأرض.. وإعادة الحقوق الفلسطينية ..

إلا أننى يجب أن أعترف أن لدينا الكثير من الشكوك حول صلابة هذه الإرادة واقتناع متخذى القرار فى إسرائيل بها .. ومن هنا يأتى التسويف وتأتى المماطلة. ويأتى التردد فى حسم الأمور .. ويأتى النشاط الاستيطانى المحموم والمدان والذى يعد دليلاً واضحاً على تراجع وتراخى إرادة السلام لدى الجانب الاسرائيلى . ومن هنا تأتى إطالة أمد الصراع وتداعياته التى أصبح العالم كله على علم بها . ولكننا فى مصر لن نفقد الأمل .. وسوف نظل نعمل مع الجميع من أجل تحقيق أهداف العدل والاستقرار والأمن للمنطقة ولأطرافها.

وفى المشرق العربى شهد العراق العام الماضى تطورات عديدة بعضها إيجابى وبعضها سلبى. وفى ضوء مسؤولياتها العربية، فإن مصر ستستمر فى العمل الجاد من أجل مساعدة العراقيين على تحقيق أهدافهم فى الأمن والاستقرار والتنمية وستستمر فى تواصلها معهم على مختلف المستويات لدعمهم فى مواجهة ما يهدد وحدتهم أو أمنهم أو يعوق تنميتهم. إن العراق بلد مهم ومحورى فى المنظومة العربية .. وستعمل مصر بإخلاص وبالتعاون مع الجميع من أجل أن يستعيد العراق مكانته عربياً وإقليمياً فى أسرع وقت ممكن .

وفى لبنان شهد الوضع استقراراً طال انتظاره ولكنه لم يزل هشاً. وقد عملنا من أجل تأمين هذا الاستقرار وسنواصل عملنا لدعمه وتعزيزه .. إن لبنان هو مختبر حقيقى لقدرة مختلف الطوائف على التعايش فى سلام وتسامح .. ومصر رحبت باستئناف الحوار الوطنى برعاية الرئيس ميشيل سليمان .. وهى تحث الجميع على مساعدة الدولة اللبنانية وتعزيز وضعيتها ومؤسساتها لكى تكون قادرة على صون وحدة وسيادة واستقلال هذا البلد الشقيق .

ولا يزال الوضع فى السودان مقلقاً فى ضوء ما يشهده من تطورات متلاحقة .. نرصد فيها أياد أجنبية عديدة تعبث بأمن السودان واستقراره وكأنها تريد أن تدفعه دفعاً إلى الانشطار.. وفى هذا أقول أن مصر تعمل بجدية مع جميع الأطراف السودانية المخلصة، وفى مقدمتها الحكومة السودانية، من أجل تسوية المشكلات الموجودة.. وأشير هنا بشكل خاص إلى الوضع الذى لا يزال صعباً فى دارفور، والمشاركة المصرية الكبيرة فى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام فيه، ومشاركتنا فى كل محافل الحوار لتسوية الأزمة .. ومطالبتنا باجتماع دولى لبحثها والاتفاق على خارطة طريق لإنهائها .. إن الاستقرار فى السودان يتطلب امتناع الأطراف الخارجية عن التدخل فى شؤونه بالقدر نفسه الذى يحتاج إلى دعم عملية التنمية فيه .. وستواصل مصر عملها الدؤوب لما فيه مصلحة السودان الشقيق ووحدته واستقراره .

إن الأمن الإقليمى فى منطقتنا له مفهومه الواسع .. وسيظل أمن منطقة الخليج العربى – وهو محط أنظار العالم – أحد اهتمامات مصر الرئيسية ليس فقط انطلاقاً من علاقة مصر الوثيقة بدول مجلس التعاون الخليجى.. وإنما أيضاً انطلاقاً مما تمثله مصر من عمق إستراتيجى لإخوانها العرب .. ولذلك فإننا نراقب عن كثب كافة التطورات التى تشهدها هذه المنطقة .. وبشكل خاص الحديث المتكرر عن ترتيبات جديدة فيها. ونؤكد على أن مصر تعمل بالتنسيق مع

دول المجلس من أجل صون الأمن القومى العربى ولضمان أن تمثل تلك الترتيبات – إن أمكن التوصل إليها – ضمانه حقيقية لأمن جميع الأطراف .

السيد الرئيس

أمامنا عمل كثير فى هذه الدورة .. سيحتاج منا إلى عقول مفتوحة .. وأياد ممدودة.. من أجل تلبية متطلبات وتطلعات شعوبنا فى الحرية والعدالة والعيش الكريم والأمن والسلام .. ومصر ستعمل خلال هذه الدورة على الدفع بما شرحته من مكونات نظرتنا للأوضاع الدولية والإقليمية .

إن المسئولية تقع علينا جميعاً .. ونتحمل جميعاً النتائج والعواقب .. ونعاهدكم بالعمل بإخلاص وجدية من أجل دورة ناجحة .

وشكـــــراً .